دراسة اقتصادية حول توقعات تطور عدد السكان في ليبيا حتى العام 2030.

*.د. يوسف عثمان الغويزي

المستخلص: رغم أن ليبيا من البلدان قليلة السكان قياساً بالمساحة الكلية للبلد مما يجعلها من البلدان الأكثر انخفاضا من حيث الكثافة السكانية المتمثلة بعدد الأشخاص في الكيلو متر المربع الواحد، لكن ليبيا كانت تشهد خلال العقود الثلاثة الماضية معدلات نمو سكانية تعتبر من المعدلات الأكثر ارتفاعا في العالم. وقد ساعد على تحقق مثل هذا النمو السكاني عدد من العوامل أهمها الاهتمام الكبير للدولة بالجانب الاجتماعي واستثمارها الاقتصادي الذي يخدم هذا الجانب حيث من خلال السياسات التنموية وبرامج تطويرية واجتماعية خصص لها المليارات من استثماراته بعد تزايد الثروة النفطية في أوائل السبعينات وحتى منتصف الثمانينات.

لقد قمنا باعتماد ثلاث بدائل لتقديرات السكان خلال العقود الثلاث القادمة وذلك على وفق افتراضات تعتمد بشكل رئيسي على الجانب النوعي والثقافي للإنسان الليبي في المستقبل. ولذلك ومن خلال نتائج هذه التقديرات نجد أن العام 2020 سيشهد انعطافاً في وتائر النمو السكاني. النمو السكاني في ليبيا ليصل هذا النمو إلى (2%) سنوياً البديل الأول وإلى (2.5 %) و (3%). كما وتظهر نتائج هذه التقديرات أن عدد سكان ليبيا سوف يتضاعف خلال الثلاثين سنة القادمة في حين تتجاوز البدائل الأخرى هذا العدد حيث سيزداد عدد السكان قليلاً عن الضعف في نهاية الفترة ويقترب من ثلاثة أضعاف في البديل الثالث.

الكلمات الدالة: ليبيا – النمو السكاني – التنبؤ – عدد السكان.

المقدمة:

يلعب السكان دوراً رئيسياً في توفير القوي العاملة المطلوبة لعملية الإنتاج والتنمية الاقتصادية في أي بلد من البلدان. وكلما ازداد حجم السكان كلما ازداد عدد الأيدي العاملة التي يمكن توفيرها لخدمة النشاط الاقتصادي في فروعه المختلفة.

ويوجد في العالم اليوم دول قليلة السكان ودول كثيرة السكان. وهذه القلة أو الكثرة في السكان هي حالة نسبية تقاس عادة بعلاقتها بحجم الموارد المتاحة في البلد وبخاصة الأرض والموارد الطبيعية الأخرى. وكلما اتسعت مساحة البلد وتعددت موارده الطبيعية، كلما ازدادت ثروة البلد وكلما تمكن من استيعاب حجم أكبر من السكان لخدمة عملية استغلال هذه الموارد وتوفير مستلزمات التطور والنمو.

وتعتبر مشكلة السكان من أهم مشكلات التي تواجه الدول النامية على وجه خصوص لتعدد جوانبها والتي تتمثل في ارتفاع معدل زيادة السكان من جانب، وفي درجة كثافة السكان من جانب آخر (حمدية زهران، بدون تاريخ ،ص 75)

وتعتبر ليبيا من البلدان قليلة أو خفيفة السكان مقارنة بدول أخرى في أفريقيا أو بقية أنحاء العالم. والمقياس المستخدم في معرفة قلة أو كثرة حجم السكان في البلد هو معدل كثافة السكان في الكيلومتر المربع الواحد من الأرض. وتعتبر بلدان آسيا الجنوبية من أكثر دول العالم كثافة في السكان حيث يرتفع هذا المعدل في دولة مثل بنغلاديش والهند إلى مئات الأشخاص لكيلومتر المربع الواحد (كم^2). وتكاد تكون مثل هذه الدول تضم أعلى معدل كثافة للسكان في دول العالم. هناك في المقابل دول أخرى تتدرج كثافة سكانها نزولاً حتى تصل إلى معدلات منخفضة تقرب ما هو موجود من معدل في ليبيا الليبية الذي يقرب من (2.5) شخص /كم^2 وخاصة في دول الصحاري الواسعة في أفريقيا.

* استاذ مساعد – قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة – جامعه طرابلس yousefalgowizy@gmail.com

أن تطور السكان في أي بلد يعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة من جهة وعلى القدرة على استغلالها والانتفاع منها من جهة ثانية. ولعل الأخيرة تأتي الأولي في الأهمية بالنظر إلى ما تعكسه من مستوي متقدم من القدرات والإمكانيات التي يتمتع بها سكان البلد وقواه العاملة، وخاصة القوى النشطة اقتصادياً. وهذه القدرات والإمكانيات تعكس مستوي أعلى من الإنتاج ومن وثائر النمو والتنمية، ومن ثم تساعد باستمرار على زيادة القدرة الاستيعابية للسكان من حيث الحجم والقوى العاملة التي تساهم في تطوير وتوسيع النشاط الاقتصادي للبلد.

وفي الظروف والأحوال الطبيعية يزداد السكان وينمو بمعدلات معينة. وهذه المعدلات ليست ثابتة وتتغير بتغير الظروف والأحوال والقيم والعادات ودرجة الوفرة في الغذاء والمستوي الثقافي ووعي السكان والمجتمع بأهمية وضرورات تلك الزيادة. ويشير التطور التاريخي للسكان بأن العلاقة بين زيادة السكان وتوفر الغذاء كانت طردية في المراحل الأولى للتطور. ولذلك كان البحث عن الغذاء والموارد من أبرز الأسباب التي كانت تقف وراء زحف الجيوش لاحتلال البلدان والتوسع، وخاصة في بلدان آسيا حيث الزخم السكاني والموارد المحدودة لكن القرون الأخيرة أظهرت علاقة وثيقة بين مستوى الوعي الثقافي والمعاش وبين اعتدال نسب الزيادة في حجم السكان. والدليل لواضح هو ما حصل من انخفاض كبير بمعدلات نمو السكان في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع المعدلات المرتفعة في بلدان العالم الثالث. وكلما تقدمت الأخيرة في عملية النمو والتنمية كلما تراجعت فيها تلك المعدلات.

ولكل من ((المستوي المرتفع))، ((والمستوي المنخفض)) لنمو السكان عيوبه ومحاسنه.. وينقسم الباحثون وعلماء الاقتصاد والاجتماع على أنفسهم بشأن ذلك حيث يري البعض أن المعدلات المرتفعة للنمو لها جوانب إيجابية أكثر من الجوانب السلبية. في حين يرى الآخرون أن ارتفاع معدلات نمو السكان لها عيوب أكثر وتتسبب في خلق كثير من المشاكل والمعوقات في طريق النمو والتنمية في البلدان النامية. ولكن الموضوع بشكل عام يتوقف على حجم الموارد المتوفرة ودرجة التناسب بينها وبين حجم السكان ولو كنا أكثر دقة لقلنا مع الاقتصادي "اينك " بأن الميزان الحقيقي للعلاقة الايجابية بين النمو وحجم السكان هو معدل التطور التكنولوجي الذي يعبر عن درجة القدرة على استغلال الموارد المتاحة. وهذه القدرة تنعكس بالنتيجة على معدلات نمو الإنتاج والدخل وتكوين رأس مال. وعادة ما يصاحب هذه المعدلات المرتفعة تحسن في المستوي المعيشي والصحي ودرجة الوعي الثقافي التي تتحكم بالنتيجة بمعدلات الزيادة في الولادات والوفيات والهيكل الهرمي للسكان.

نحن معنيون في هذه الورقة بالبحث في موضوع تطور السكان في ليبيا خلال العقود الأخيرة وهيكل واتجاهات هذا التطور للعقود الثلاثة القادمة. أن ليبيا تعتبر من البلدان قليلة السكان لكن معدل النمو لهذا السكان مرتفع قياسياً بمعدلات النمو في البلدان الأخرى. ولذلك يتصف الهيكل السكان بأنه هيكل شبابي ترتفع فيه نسبة السكان في عمر النشيطين اقتصاديا. لكن تطور المستوي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي خلال السنوات الأخيرة يؤشر احتمال حصول تغير في معدلات نمو السكان المرتفعة و في متوسط حجم العائلة حيث لم يعد الجيل الحالي يتقبل ذلك الحجم الكبير للعائلة الليبية التي كان يرغب بها الجيل أو الأجيال السابقة، ليس بضغط من تكالف إدارة مثل هذا الحجم العائلي فقط و إنما بتوجه الجيل الجديد نحو الاهتمام بنوعية الحياة الأسرية و تنشئة الأبناء التنشئة الصحيحة و تعليمهم التعليم الذي يوفر لهم حياة أمنة و مرفهة في المستقبل. وسوف نري حقيقة هذا التوجه عند الحديث عن هذا الموضوع لاحقاً في هذا البحث.

مؤشرات عن تطور السكان في العالم.

تشير الإحصائيات الدولية إلى أن عدد سكان العالم في الوقت الحاضر يربو على ستة ألاف ملايين نسمة بعد أن كان في بداية الثمانينات من القرن الماضي حوالي أربعة ملايين وأربعمائة ألف مليون وحوالي مليونين ونصف المليون في أوائل الخمسينات. وأن أكثر من ثلثي هؤلاء يعيشون في البلدان النامية أو بلدان العالم الثالث. كما أن أكثر من ثلث هؤلاء السكان يعيشون في قارة آسيا ونصف هذا العدد يعيش في الصين، وأقل من ذلك بقليل يعيشون في الهند وبنغلاديش.

أما معدل النمو الحالي للسكان في العالم فهو بحدود 2 بالمائة سنوياً كما هو مبين في جدول رقم (1)، ويرتفع هذا المعدل إلى ما يقارب من الضعف في البلدان النامية في أمريكيا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. كما أنه ينخفض إلى النصف أو أقل في الدول المتقدمة في أوروبا وأميركا الشمالية، حتى أن البيانات تشير إلى أن بعض بلدان أوروبا الشمالية بدأت تعاني من تفاقم نسبة الوفيات على نسبة الولادات بحيث يتوقع أن يصبح معدل نمو السكان سالباً. والصين لوحدها يزيد سكانها على الألف مليون نسمة في حين دولاً أخرى مثل الهند والولايات المتحدة والبرازيل واليابان يزيد سكانها على المائة مليون نسمة، وأن دولاً أخرى مثل بنغلاديش وباكستان ونيجيريا سوف تلحق بها قريباً. والصين والهند لوحدهم تضيفان حوالي 25 مليون شخص إلى سكان العالم كل سنة، وأن حوالي 80 مليون شخص يضاف سنوياً إلى عدد سكان العالم.

جدول رقم (1) معدلات النمو القائمة والمتوقعة للولادات والوفيات

الموقع	معدلات النمو المواليد		معدلات الوفيات	
	1985-1980	*2000-95*	85-1980	2000-95
المعدل العالمي	28.1	23.8	10.6	8.7
البلدان المتقدمة	15.9	14.9	9.7	10.1
البلدان النامية	32.1	26.2	10.9	8.3
قارة أفريقيا	45.0	36.9	15.4	10.6
الشرق الأوسط	44.2	36.9	13.4	9.2
أمريكا اللاتينية	34.4	29.6	7.7	6.0
الصين	20.1	17.4	8.3	7.7
شرق أفريقيا	26.1	20.3	2.4	6.6
جنوب أسيا	36.9	27.8	12.5	8.8

المصدر: - الأمم المتحدة اتجاهات السكان في العالم " راجع النمو والتنمية ترجمة د. قاسم الدجيلي و على عبدالعاطي، ألجا 1995 ص 310.

معدلات النمو السكاني ومحدداته.

أن معدل النمو للسكان يمثل الفرق بين عدد الولادات الحية لكل ألف نسمة من السكان وبين عدد الوفيات لكل ألف نسمة من السكان أيضاً. فمثلاً عندما يكون معدل الولادات (50) لكل ألف نسمة ومعدل الوفيات ثلاثين لكل ألف فأن معدل نمو السكان سيكون (50 – 30 / 1000 =20) بالألف أو (2) بالمائة في السنة.

وبشكل عام وفي ظل ظروف اعتيادية يعتبر أعلى معدل للولادات من الناحية البيولوجية هو (60) لكل ألف نسمة. وأما معدل الوفيات الأدنى فهو (10) لكل ألف. وهذا يعني أن أقصى معدل نمو للسكان، عدا حالات التنقل والهجرة، هو 5 بالمائة في السنة. لكن هذه المعدلات تعتبر متطرفة ولا تتحقق على أرض الواقع. وقد لوحظ أن أقصي معدل للولادات قد تحقق في أفريقيا

وهو (50) لكل ألف نسمة. أما في البلدان النامية فيبلغ متوسط الولادات حوالي (34) لكل ألف ومتوسط الوفيات (11) لكل آلف نسمة وبالنتيجة نحصل على معدل زيادة سكانية لحجم هذه البلدان تقترب من (2.3) بالمائة سنوياً.

أما في البلدان المتقدمة حيث الارتفاع الواضح في مستوي الدخل القومي وفي حصة الفرد من هذا الدخل وبالت إلى التطور في المستوي الصحي والثقافي والوعي في استشراق المستقبل فأن كلا المستويين ينخفضان بشكل ملحوظ مما ينتج عنهما انخفاض كبير في معدلات الزيادة والنمو في حجم السكان على أقل منه في البلدان النامية بكثير.

لقد حاولت الكثير من البلدان ذات المعدلات المرتفعة والحجوم الكبيرة للسكان بالحد من الزيادات السنوية لسكانها وذلك بمساعدة برامج الأمم المتحدة وبطرق متعددة وكانت نتيجة هذه البرامج أن نجحت دول مثل الصين والهند ودولاً أخرى في أفريقيا وأميركا الجنوبية في الحد من الزيادة في معدلات النمو والمحافظة على المعدلات القائمة، أن لم تكن دولاً مثل الصين قد نجحت بتخفيض معدلات المواليد إلى ما يقارب من مثيلاتها في الدول المتقدمة.

ويلعب الهيكل ألعمري للسكان دوراً بارزاً في مستقبل النمو السكاني في البلد. فكلما كان الهيكل ألعمري للسكان شاباً كلما كانت قانون نسبة الخصوبة عالية مما يعني أن عدد الأبناء الشباب يتجاوز عدد الآباء والأمهات الحالي وأن عددهم في المستقبل سيكون أكبر بكثير من العدد الحالي، وهذا هو ما يتميز به هيكل السكان في ليبيا في الوقت الحاضر.

تشير الاتجاهات السابقة لنمو السكان بأن السكان في البلدان النامية يحتاج إلى وقت ليس بالقليل لكي يكون عند مستوي التوازن بين الوفيات والولادات وأن هذا النمو سيستمر في مستوي مرتفع خلال الجيلين أو الثلاثة أجيال القادمة بحكم الطبيعة المشابه لهذه المجتمعات. و يمكن أن نوضح بشكل مبسط الفجوة بين معدل الولادات و معدل الوفيات و الاتجاه نحو التوازن بين هذين المتغيرين، (راجع الشكل رقم1) (ثرلوول، ب. أ. ب " ترجمة د. قاسم عبد الرضا الدجيلي، على عبد العاطي ، 1998 ص 300-299)

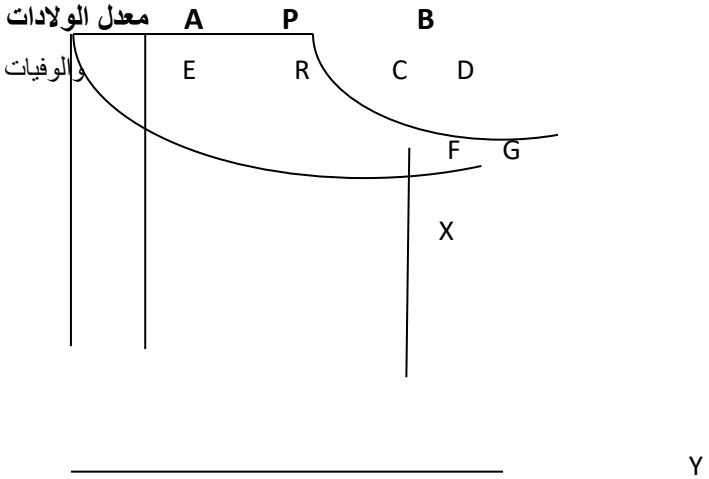

شكل رقم (1) الولادات والوفيات ونمو السكان

الفترة الزمنية:

AD= معدل الولادات

AG = معدل الوفيات

نفترض أن PE وCF معدلين متساويين لنمو السكان في البلدين Xو Y. في البلد Y سيتباطأ نمو السكان لأن معدل الوفيات AG قد بلغ حده الأدنى. كذلك لأن معدل الولادات AD هو في تناقص أيضاً. أن معدل الوفيات ينخفض لكن معدل الولادات يبدأ بالانخفاض عند النقطة B. وجيلاً بعد جيل ينخفض معدل نمو السكان R بسبب العوامل إلى ذكرناها والمتعلقة بوسائل الصحة العامة والرفاهية والثقافية ووسائل العلوم الحديثة.

ثالثاً: تطور سكان ليبيا خلال العقود الثلاثة الماضية:

– تطور حجم السكان:

تشير نتائج التعدادات السكانية في ليبيا من حجم السكان قد تضاعف بما يقارب من ثلاثة مرات خلال الثلاثين سنة المنتهية بعام 1995. فقد أزداد عدد سكان ليبيا من 1515 ألف نسمة حسب ما كشفه التعداد الذي جري في العام 1964، إلى 4389 ألف نسمة حسب تقديرات تعداد العام 1995. وهذا الحجم المطلق للزيادة يعكس معدلاً عالياً لنمو السكان يقترب من 3.8 % في السنة وهو من المعدلات العالية في العالم بشكل عام وفي بلدان العالم الثالث بشكل خاص وكما يعكس هذا المعدل المرتفع جوانب إيجابية حصلت خلال تلك الفترة في مجموعة من المتغيرات والعوامل المتعلقة بالمؤشرات السكانية. ومن أبرز هذه العوامل، كما أوضحنا في الجزء السابق، هو ارتفاع عدد الولادات حوالي (35 بالألف) باعتبار أن المجتمع الليبي من المجتمعات التقليدية التي ترغب بشدة بتوسيع حجم العائلة والإكثار من عدد الأبناء. ويضاف إلى ذلك الواعز الديني والإيماني لدي الأغلبية بعدم استخدام الوسائل الحديثة في تنظيم الإنجاب وتحديد الأبناء فضلاً عن تعدد الزوجات ويسر الحال والمستوي المعيشي الذي تطور كثيراً خلال الفترة ذاتها مما ساعد الأسرة على توسيع حجمها دون خوف من فقر خصوصاً وأن الدولة قد رعت بشكل كبير المواطن ووفرت له وسائل العيش وضروراتها بشكل واسع.

وهناك عوامل في جانب تخفيض معدل الوفيات إلى 7 بالألف ومن أبرزها التحسن الكبير في المستوي الصحي والعناية الطبية وخدماتها لعموم المواطنين وفي أطراف البلد المترامية على الساحل وفي أعماق الصحراء. ولقد بدأت ليبيا منذ بداية السبعينيات برامج التنمية وتطور البنية التحتية الاجتماعية وبخاصة الخدمات الصحية ومتطلباتها من مؤسسات ومستشفيات وكوادر طبية محلية وأجنبية أو وافدة من الخارج.

توزيع السكان:

إن ليبيا بلد واسع نسبياً مقارنة بعدد السكان حيث لا يتعدى معدل الكثافة السكانية (2.5 شخص /كم2) ويرتفع هذا المعدل في المناطق الساحلية بشكل ملحوظ (أيوعيانه، 1997، ص 39)

حيث يضم الشريط الساحلي المدن الرئيسية مثل طرابلس وبنغازي ومصراته وسرت الزاوية وزواره وغيرها والتي أصبح يسكنها عام 1995 حوالي 85 % من أجمالي السكان في ليبيا، وبكثافة سكانية تبلغ (45 شخص /كم2). مما يجعل هذه الكثافة في

المناطق الداخلية والمرتفعات الجنوبية تنخفض إلى ما يقرب من (0.50 شخص /كم) (نصف شخص في الكيلومتر المربع الواحد).

وهذا التركيز في الكثافة السكانية في المناطق الساحلية يضيف أعباءً مضاعفة على عملية التنمية لتوفير الخدمات والبنية التحتية للسكان ولكن من جهة ثانية يترك فراغاً سكانياً في بقية المناطق مما يشكل صعوبات في طريق عملية التنمية واستغلال الموارد والإمكانيات المتاحة، الأمر الذي يضع العراقيل أمام أحداث تنمية متوازنة وديموغرافياً واقتصاديا، فضلاً عن الأعباء التي تتحملها الدولة في توفير السلع والخدمات لكافة المواطنين في أنحاء ليبيا.

وعودة إلى الجدول رقم (2) نجد أن التحول في توزيع السكان من الريف(الدواخل) إلى الحضر (مدن الساحل) يسير بشكل متسارع وخصوصاً في السنوات العشر التي سبقت عام 1995 حيث انحسر عدد الساكنين في الريف من(872) ألف نسمة عام 1973 إلى(821) ألف نسمة في العام 1984 وهذا الانحسار أو الانخفاض في حجم سكان القاطنين في الريف يشكل نسبة مقدارها(0.06) خلال تلك الفترة وهذا يتجاوز نسبة أو معدل الزيادة الطبيعية (معدل النمو) في عدد السكان خلال نفس الفترة ومقداره (4.2%) مما يعكس المستوي المرتفع لمعدل الإزاحة السكانية من الريف باتجاه الحضر والذي يقرب من 2% سنوياً.

أما بشأن الفترة 1984-1995 فقد تعاظم هذا المعدل حيث بلغت نسبة الانخفاض في عدد سكان الريف خلالها (28%) رغم انخفاض معدل الزيادة الطبيعة في نمو السكان إلى (2.8%) خلال نفس الفترة، ويبلغ مقدار الانخفاض في سكان الريف معدلا مقداره حوالي 25%. وهو معدل غاية في الارتفاع ويكشف عن خلل كبير في السياسات السكانية قد يؤدي في المستقبل القريب إلى حصول فراغ سكاني كبير وخلل ديموغرافي له نتائج خطيرة.

والجدول (2) ذاته في العموديين والأخيرين يوضح هذا الخلل الكبير والتوجه السكاني غير المتوازن نحو مدن الساحل. وحيث شهدت الفترة 1973 – 1995 ارتفاعاً كبيراً في نسبة سكان الحضر من 58% عام 1973 إلى 85.4% في عام 1995، فما هو الحال الآن ونحن في عام 2002.

جدول (2) نمو تطور سكان ليبيا حسب نتائج التعدادات السكانية للفترة 1964 – 1995

تاريخ التعداد	عدد السكان بالآلاف					السكان	
	المجموع	ذكور	إناث	الحضر	الريف	معدل نمو السكان	نسبة الحضر إلى مجموع السكان	الكثافة لكل كيلومتر مربع
1964	1515	788	726	-	-	-	-	0.85
1973	2052	1057	994	1180	872	3.4	57.5	1.16
1984	3231	1651	1579	2409	821	4.2	74.5	1.82
1995	4389	2231	2158	3748	641	2.8	85.4	2.47

المصدر: تقرير التنمية البشرية 1999، ليبيا، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

– أثر برامج التنمية على هيكل السكان:

تركزت جهود الدولة الفتية منذ أوائل السبعينات على تنفيذ برامج وسياسات تنموية لعموم الاقتصاد الذي حررته الثورة من كل نفوذ وهيمنة أجنبية على موارده من أجل إرساء القاعدة الوطنية للخروج من حالة التخلف التي إرادتها له القوى الأجنبية.

ولتحقيق ذلك وضعت الدولة عدداً من الخطط الاقتصادية والاجتماعية بلغت تكاليفها آلاف الملايين تحقق بنتيجتها بناء قاعدة تحتية للاقتصاد من طرق ووسائل اتصال وخدمات صحية ومؤسسات تعليمية وشبكات كهربائية فضلاً عن أقامه عدداً من المصانع والصناعات الاستراتيجية لبناء الاقتصاد وتحقيق استقلاليته ومنها مصانع الحديد والصلب والآلات والأسمنت والنهر الصناعي العظيم. وهذه الخطط بلغت تكاليفها ما يزيد على (24) مليار دينار خلال الفترة 73-1985 عدا برامج الاستثمار التي تلتها.

ومثل هذه الجهود الكبيرة والإنجازات الواسعة في كل مكان من أرض ليبيا كانت الحاجة كبيرة ليس فقط إلى رأس المال للاستثمار وإنما إلى القوي العاملة التي تتولى تنفيذ كل هذه المشاريع. ونظراً لمحدودية حجم السكان وقلة عدد القوي العاملة الوطنية مقارنة بالحاجة الكبيرة للبناء والتطوير فقد تزايد عدد العاملين غير الليبيين إلى جانب إخوانهم كلما تزايد حجم الاستثمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي.

الجدول رقم (3) يوضح تطور عدد السكان في ليبيا مقسمين إلى ليبيين وغير ليبيين يوضح تزايد عدد السكان غير الليبيين (الذين يشكلون الأيدي العاملة على الأرجح) كلما تقدمنا في الزمن وخاصة بعد الثورة حيث ازدادت النسبة من 4.5% في بداية السبعينات إلى 16.1% بداية الثمانينات والى 18.4% بداية التسعينات ثم تراجع خلال فترة التسعينات إلى أن بلغت 8.8% بداية القرن الحادي والعشرون. وما تزال هذه النسبة أكثر من مستواها في السنوات الأول للثورة رغم انخفاض حجم موارد النفط إلى تشكل حجر الزاوية في قدرات وإمكانيات البلد على الاستثمار والطلب على القوي العاملة.

وعدا عن الإنجازات الكبيرة التي تحققت على صعيد البناء وتكوين رأس المال، كانت هناك إنجازات أكبر تأثيراً على الصعيد الاجتماعي والتنمية البشرية والتي كان من نتيجتها التحسن الكبير في المستوي المعاش والرخاء البشري والاجتماعي والتحرر من قيود التخلف والتبعية الثقافية.

ثم كان هناك الاستقرار الاجتماعي وتنامي الإدارة الشعبية في مجال البناء والإدارة الذاتية. لقد شهدت العقود الماضية توسعاً كبيراً في فرص العمل والاستخدام بعد أن قامت الدولة في بناء وتنفيذ سياسة الباب المفتوح في ضمان العمل للجميع وتوفير الغذاء والكساء والمأوي للجماهير التي تحقق لها مستوى متصاعد للمعيشة وتحسن الأحوال المعيشة ساهمت بشكل كبير في التحسن النوعي لحياة السكان ومستواهم الصحي والثقافي والتعليمي. وكل ذلك ساعد على خلق هيكل سكاني فعال ومشاركة جماهيرية لرفع وتائر النمو الاقتصادي والاجتماعي والتوزيع العادل للثروة بين المواطنين.

جدول رقم (3)
تطور عدد السكان خلال الفترة 1970-2003 بالإلف نسمة.

البيان / السنوات	*1970*	1980	1990	2003
عدد السكان الليبيون	1879	2739.6	3821.3	5678.5
عدد السكان غير الليبيين	84.0	441.2	703.7	500.0
اجمالى عدد السكان	1963.0	3180.8	4525.0	6178.5
نسبة غير الليبيين (إلى اجمالى عدد السكان)	%4.5	%16.1	%18.4	%8.8

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، " التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970- 2003 مسيحي "، الحرث، 2004 مسيحي، جدول (18) ص 61.

لقد أثمرت التطبيقات الاشتراكية في ليبيا عن استقرار سكاني أعطي للقوى العاملة قوة دافعة للإنجاز والبناء وخلق علاقات عمل على نحو أفضل في قطاع الإنتاج الصناعي والزراعي وغيرها.

وأصبحت هناك مشاركة متوازنة في النشاط الاقتصادي والتنموي بين العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص والعاملين في التنظيمات الاجتماعية مما رفع من وتائر التراكم الحضاري الاجتماعي والاقتصادي ساهم ببناء قاعدة اقتصادية متطورة وتوفير مناخ ملائم للتنمية المستدامة وضمان حياة أفضل للأجيال القادمة.

وعودة إلى دور العمالة الوطنية التي تبلغ (25%) من عدد السكان والأجنبية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، تشير بعض المصادر أن التزايد الكبير في نسبة العمالة الأجنبية خلال فترة التوسع الكبير في البناء والتحول جزاء الزيادة الكبيرة في العوائد النفطية في السبعينات وحتى منتصف الثمانينات.

في مقالته عن أثر العمالة الأجنبية على الاقتصاد الليبي أوضح الكاتب تطور هذه العمالة خلال الفترة ما بين (1970_1982) من مستوي (12%) عام 1970 إلى أن بلغ عام 1982 أقصي نسبة ومقدارها (45.8 %)، وقد حصلت هذه الزيادة في نفس الوقت الذي ازدادت به القوي العاملة الليبية من (482) ألف إلى (1084) إلف في العامين المذكورين على التوالي (1). وهذا دليلٌ واضح على مدى الحاجة للقوي العاملة التي تطلبها الاستثمار والبناء الاقتصادي بتلك الفترة. ومن ناحية أخرى تشير البيانات الحديثة إلى انخفاض نسبة الاستخدام من غير الليبين إلى 13.3% عام 2003 الأمر الذي يشير إلى نجاح سياسات وبرامج التليبب والتي اتبعت خلال الفترة السابقة وبالتالي تقليص عدد المستخدمين من غير الليبيين في مختلف أنشطة الاقتصاد (بريون، والستين، بيروت 1991 ص 188-200)

خلال العقود الثلاثة القادمة (2000 - 2030).

تتدخل عوامل عديدة في التقديرات السكانية في المستقبل فعدا عن معدلات الوفيات والولادات والخصوبة والهجرة، فأن المجتمع العربي والإسلامي يفرض عدداً أخر من العوامل التي يجب أن تأخذ بالاعتبار. فلا يزال المجتمع ولوقت ليس بالقصير في المستقبل يفضل تعدد الأبناء والحجم الكبير للعائلة من منطلقات اجتماعية ودينية. فحجم العائلة الكبير يعطي الهيبة والوجاهة للعائلة فضلاً عن الضمانة والتكافل ضمن العائلة وبين أفراد المجتمع. وقد تكون هذه العوامل لها أثر مباشر على حرص الناس على المحافظة على نسبة عالية من الخصوبة أو القدرة على الإنجاب حتى ولو تطلب الأمر إلى تعدد الزوجات في العائلة الواحدة، خاصة وأن أمر مبرر من الناحية الشرعية.

ورغم أن الرخاء الاقتصادي والاجتماعي هو أحد العوامل المهمة في تحسين النظر للمستقبل والتفاؤل بنوعية الحياة المقبلة، ولكن الضبابية التي تسود الواقع الدولي والعربي وواقع المنطقة بشكل عام والصعوبات التي تواجه دول العالم الثالث. ومنها ليبيا من ناحية التكيف للواقع الدولي وللنظام العالمي الجديد قد تنعكس بشكل سلبي على التوجه نحو الحجم الكبير للعائلة في المستقبل. أن الدولة تسعي إلى زيادة الوعي الشعبي بأهمية مضاعفة الجهود في العمل وإدارة واستغلال المواد التي يزخر بها البلد في البر والبحر والصحراء والجبل أملا في أن يعطي دفعاً للجيل الحالي في البناء والتسلح بالعلم والثقافة والمستوي المتطور. وكل هذه العوامل سيكون لها تأثير

واضح على مستوي الأعمار ومعدلات الزيادة السكانية خلال العقود المقبلة (ليون تاباه، تحرير جاست فالاند ترجمة: احمد سعيد دو يدار، 1988. ص220-224)

أن الانخفاض في معدل نمو السكان الذي تحقق في ليبيا خلال العقد الماضي (جدول) دليل على التحليل الذي أوردناه أعلاه. ورغم ذلك فقد تستمر شريحة من السكان (وخصوصاً الذي توارثوا العادات والسياقات المستقاة عن الآباء والأجداد في النظرة إلى العائلة الكبيرة وتعدد الأبناء) في التأثير بسلوكها هذا على معدلات نمو السكان وتحول دون انخفاضها بنفس الاتجاه والوتيرة التي لاحظناها في السنوات العشر أو العشرين الماضية.

ونتيجة لذلك فقد وضعنا ثلاث بدائل من التقديرات السكانية بثلاثة معدلات زيادة متوقعة وهي المعدل الحالي وهو (2.5%). ومعدلين أخريين يزيدان بعض الشيء وهما (3%) و(3.5 %). لكننا نشعر ببعض التحفظ تجاه المعدلين الأجرين. لارتفاعهم عن المعدل الذي تحقق في الماضي القريب. وبناء على هذا التحفظ فقد ارتأينا أجراء

تخفيض في هذه المعدلات بمقدار (0.5 %) انطلاقا من التطور المتسارع في الرفاهية الاجتماعية الذي تحقق في الماضي وتوقعنا أن المستقبل سيشهد صعوبات في استمرار هذا التطور الأمر الذي سينعكس أثره على الرغبة لدى الأجيال القادمة في الإنجاب وتكوين الأسر الكبيرة.

ولذلك فقد أن العام 2020 سيشهد انعطافاً في وتائر النمو السكاني. النمو السكاني في ليبيا ليصل هذا النمو إلى (2%) سنوياً البديل الأول وإلى (2.5 %) و3%. والنتائج لهذه التقديرات يظهرها الجدول رقم (4). حيث يتضح أن عدد سكان ليبيا سوف يتضاعف خلال الثلاثين سنة القادمة في حين تتجاوز البدائل الأخرى هذا العدد حيث سيزداد عدد السكان قليلاً عن الضعف في نهاية الفترة ويقترب من ثلاثة أضعاف في البديل الثالث.

جدول رقم (4) توقعات تطور حجم السكان في ليبيا للفترة 2000-2030.

السنة	عدد السكان بمعدل نمو 2.5%	عدد السكان بمعدل نمو 3.0%	عدد السكان بمعدل نمو 3.5%
1995	(x)4389739	---	---
2000	4499001	5088916	5236015
2005	5090214	5849426	6922250
2010	5759116	6839036	8221416
2015	**6358516**	7928316	9764406
2020(x)(x)	**7160718**	8970126	11319270
2025	**7906016**	10148370	13122166
2030	**8728810**	11476016	15212270

(x) حسب تعداد السكان

(x)(x) أفترض أن معدل النمو سينخفض منذ هذا العام ولغاية عام 2030 بمقدار 0.5% في البدائل الثلاثة.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

النتائج:

أن الانخفاض في معدل نمو السكان الذي تحقق في ليبيا خلال العقد الماضي (جدول 3) دليل على التحليل الذي أوردناه أعلاه. ورغم ذلك فقد تستمر شريحة من السكان (وخصوصاً الذي توارثوا العادات والسياقات المستقاة عن الآباء والأجداد في النظرة إلى العائلة الكبيرة وتعدد الأبناء) في التأثير بسلوكها هذا على معدلات نمو السكان وتحول دون انخفاضها بنفس الاتجاه والوتيرة التي لاحظناها في السنوات العشر أو العشرين الماضية.

ونتيجة لذلك فقد وضعنا ثلاث بدائل من التقديرات السكانية بثلاثة معدلات زيادة متوقعة وهي المعدل الحالي وهو (2.5%). ومعدلين أخريين يزيدان بعض الشيء وهما (3%) و(3.5 %). لكننا نشعر ببعض التحفظ تجاه المعدلين الأجرين. لارتفاعهم عن المعدل الذي تحقق في الماضي القريب. وبناء على هذا التحفظ فقد ارتأينا أجراء تخفيض في هذه المعدلات بمقدار (0.5 %) انطلاقا من التطور المتسارع في الرفاهية الاجتماعية الذي تحقق في الماضي وتوقعنا أن المستقبل سيشهد صعوبات في استمرار هذا التطور الأمر الذي سينعكس أثره على الرغبة لدى الأجيال القادمة في الإنجاب وتكوين الأسر الكبيرة.

ولذلك ومن خلال النتائج نجد أن العام 2020 سيشهد انعطافاً في وتائر النمو السكاني. النمو السكاني في ليبيا ليصل هذا النمو إلى (2%) سنوياً البديل الأول وإلى (2.5 %) و (3%). تظهر نتائج هذه التقديرات أن عدد سكان ليبيا سوف يتضاعف خلال الثلاثين سنة القادمة في حين تتجاوز البدائل الأخرى هذا العدد حيث سيزداد عدد السكان قليلاً عن الضعف في نهاية الفترة ويقترب من ثلاثة أضعاف في البديل الثالث.

المراجع:

1. الأمم المتحدة، اتجاهات السكان في العالم " راجع النمو والتنمية ترجمة د. قاسم الدجيلي و د. على عبدالعاطي، ألجا 1995 ص 310.

2. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (2004)، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970-2003 مسيحي الحرث 2004 مسيحي. ليبيا.

3. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (1999)، تقرير التنمية البشرية السنوي 1999، ليبيا.

4. ثرلوول ب. ب (1998)، النمو والتنمية – إشارة خاصة إلى البلدان النامية، ترجمة د. قاسم عبد الرضا الدجيلي، د. على عبدالعاطى، إدارة المطبوعات والنشر – جامعة الفاتح – طرابلس ليبيا العظمى.

5. حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس – القاهرة بدون تاريخ – ص 75.

6. فتحي محمد أيوعيانه (1997)، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية– 1997، ص 39.

7. ليون تاباه (1981)، نمو السكان، بحث مقدم إلى ندوة بعنوان " نمو السكان والتنمية في العالم – رؤية تمتد على مدى خمسين عاماً، من 7 سبتمبر إلى 11 سبتمبر 1981 ومنشور بعنوان السكان والاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرون تحرير جاست فالاند ترجمة احمد سعيد دو يدار دار نهضة مصر للطبع والنشر استجالة – القاهرة ط الأول 1988.

8. نوري عبد السلام بريون (1999)، أثرا لعمالة الأجنبية على الاقتصاد الليبي، مجلة الفكر العربي – معهد الإنماء العربي، العدد السادس والستون، بيروت 1991.